الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/188
14 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

تقرير الأمين العام للأونكتاد*

ملخص

لا يـــزال يُـــنظر إلى الأونكـــتاد بوصفه مصدراً هاماً للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الموجهة نحو التنمية. ويتجلى هذا من خلال حجم التـــبرعات المقدمـــة إلى الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد التي بلغت أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ وذلك بمبلغ قدره ٣٤,٨ مليون دولار – أي زيـــادة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى التبرعات المقدمة من البلدان النامية دعماً لأنشطتها الممولة ذاتياً داخل أقاليمها. وقد استأثرت تبرعات البلدان النامية بزهاء ٣٠ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت أيضاً تبرعات المنظمات المتعددة الأطراف. وظلت النفقات الإجمالية المتصلة بالتعاون التقني للأونكتاد من كافة مصادر التمويل (بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية) ثابتة عند مبلغ ٣٠,٥ مليون دولار. وقد سُجلت زيادة في حجم المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبلغت قيمة الأنشطة الموجهة لدعم أقل البلدان نمواً ١١ مليون دولار. واستأثرت أقل البلدان نمواً بنسبة ٣٧ في المائة من إجمالي ما تقدمه الأونكتاد من تعاون تقني.

وأثبتـــت المناقشـــات التي جرت خلال الدورة الثانية لاستعراض منتصف المدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز أركان عمل الأونكتاد الثلاثة مدى أهمية التعاون التقني للأونكتاد لكل من الجهات المانحة والمستفيدة، كما بيَّنت الجوانب الإدارية والتقنية التي ينبغي تحسينها بغية تعزيز فعالية هذا التعاون وأثره الإنمائي. ويجري في الوقت الراهن اتخاذ مبادرات جديدة في هذا الصدد على مستوى الأمانة. وفي سياق العملية الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، فإن مداولات الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للعمل من أجل تحقيق التماسك في منظومة الأمم المتحدة بأكملها بخصوص الأنشـــطة الإدارية والتنفيذية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك المبادرات المتعددة الأطراف ذات النطاق الأوسع، على غرار مبادرة المعونة من أجل التجارة، ستؤثر في الطريقة التي يتبعها الأونكتاد في تصميم وتقديم التعاون التقني.

* قُدِّمَ هذا التقرير في التاريخ المشار إليه أعلاه بسبب التأخر في تجهيزه.

(A) GE.06-51065 040906 050906

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني للأونكتاد ٤

ألف- التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية ٤

باء - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٧

جيم- الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨

دال - تمويل الخبراء المعاونين ٩

ثانياً - التوزيع الحالي لموارد التعاون التقني ٩

ألف- بنية مشاريع التعاون التقني ١٠

باء - التوزيع المواضيعي للموارد ١١

جيم- التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقليمية والقطرية ١٣

دال - إنهاء المشاريع العاطلة ومواصلة المشاريع الصغيرة ١٥

هاء - العمليات المشتركة بين الوكالات - الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية ١٦

ثالثاً - الملاحظات الختامية ٢٠

ألف- التطورات المسجلة منذ الأونكتاد الحادي عشر ٢٠

باء - نحو بناء هيكل أكثر تماسكاً وتكاملاً للتعاون التقني للأونكتاد ٢٢

الإطار

١- المصادر الرئيسية الثلاثة لنفقات التعاون التقني للأونكتاد، ٢٠٠٥ ..... ٥

الجداول

١- التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ..... ٨

٢- إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر التمويل، ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ..... ١٠

٣- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المنطقة والبرنامج، ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ..... ١٤

٤- نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ..... ١٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

الرسوم البيانية

١- الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني للأونكتاد، حسب مصدر التمويل، ١٩٧٢-٢٠٠٥ ٥
٢- مصدر التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٥ ..... ٦
٣- نفقات التعاون التقني بحسب نوع المشروع، ٢٠٠٥ ..... ١٢
٤- إنفاق التعاون التقني بحسب المنطقة، ١٩٩٧-٢٠٠٥ ..... ١٥

ملاحظة

كلما وردت في هذا النص إشارة إلى دولارات، فهي إشارة إلى دولارات الولايات المتحدة.

بسبب تدوير الأرقام، فإن التفاصيل والنسب المئوية لا تساوي بالضرورة المجاميع.

مقدمة

١- أكّدت سنة ٢٠٠٥، أكثر من السنوات السابقة، توجه الأونكتاد نحو تحقيق نتائج إيجابية من حيث تمويل أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني الذي بلغ في المجموع ٣٤,٨ مليون دولار. ويمكن النظر إلى هذه النتائج الإيجابية بالاقتران مع مستوى التنفيذ الذي ظل ثابتاً نسبياً عند مبلغ ٣٠,٥ مليون دولار. وبغية زيادة طاقة استيعاب الأمانة، يجري في الوقت الراهن وضع تدابير تهدف إلى إصلاح وزيادة تعزيز الصيغ التنفيذية والإدارية للأمانة. ورغم تزايد أنشطة جهات أخرى مقدمة للمساعدة المتصلة بالتجارة والتنمية على الصعيدين العالمي والميداني، فإن العمليات التي يضطلع بها الأونكتاد لا تزال تستأثر باهتمام خاص لدى الجهات المانحة والمستفيدة. وفي سياق المناقشة الجارية بخصوص هيكل التعاون التقني المتصل بالتجارة، يشغل الأونكتاد موقعاً مناسباً للدأب على أداء دور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة ، كما أنه مجهّز لأداء هذا الدور. والطلب على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في جل مجالات عمله ما فتئ ينمو، وذلك بوجه خاص كنتيجة لموثوقية البحوث التي تضطلع بها الأمانة والتي تغذي أنشطة الأونكتاد المتصلة بالتعاون التقني وتضفي عليها المزيد من الفعالية.

٢- ومع ذلك، فعلى الرغم مما تحقق من نتائج جيدة من حيث جمع التبرعات، ينبغي الاستمرار في تحسين الهيكل العام للمساعدة المقدمة من الأونكتاد التي تتسم بالتعقد والتجزّؤ، وذلك بما يتماشى مع توافق آراء ساو باولو والقرارات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الفترة الأخيرة ونتائج استعراض منتصف المدة بشأن التعاون التقني.

٣- وعلى غرار السنوات السابقة، يقدم المرفق الأول بهذا التقرير معلومات توضيحية تفصيلية عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٥ في إطار جميع برامج الأونكتاد. ويقدم المرفق الثاني بيانات مالية بشأن رصد موارد عام ٢٠٠٥، فضلاً عن التقارير المالية التفصيلية المقدمة إلى فرادى الجهات المانحة على أساس كل مشروع على حدة.

أولاً – مصادر تمويل التعاون التقني للأونكتاد

٤- تموَّل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من المصادر الثلاثة التالية: `١` *الصناديق الاستئمانية* الممولّة من تبرعات الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات؛ `٢` الموارد المقدمة من خلال *الميزانية العادية للأمم المتحدة*؛ و`٣` موارد *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. ويبيِّن هذا الفرع السمات الرئيسية لكل مصدر من هذه المصادر الثلاثة والتطورات التي شهدتها هذه المصادر في الفترة الأخيرة.

ألف – التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية

٥- في عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية من الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف ٣٤,٨ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة ويعكس تضاعف التبرعات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما يؤكد اتجاهاً إيجابياً للغاية من حيث قدرة الأونكتاد على جذب التمويل اللازم للمساعدة التقنية من الجهات المانحة التقليدية، وبصورة متزايدة من الجهات المستفيدة. ويُعزى هذا إلى تزايد التبرعات، وبخاصة من البلدان النامية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف، ولا سيما المفوضية الأوروبية.

٦- وقد سجَّلت تبرعات البلدان المتقدمة، التي تمثل ٤٥,٦ في المائة من التبرعات الإجمالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية في عام ٢٠٠٥ (١٥,٨ مليون دولار) تقلصاً بنسبة ٨ في المائة مقارنة بالسنة السابقة التي بلغت فيها التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة زهاء ٦٤ في المائة من الإيرادات الإجمالية. ويُعزى هذا التقلص جزئياً إلى تأخر تبرعات بعض الجهات المانحة التقليدية عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦. ومن مصلحة الأونكتاد على الأمد البعيد أن يضمن معالجة شواغل مانحيه التقليديين وحفاظهم على مركز رائد في تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ولا سيما في سياق ما تشهده المساعدة المتصلة بالتجارة من زيادة عامة. ومن بين البلدان المتقدمة، كانت البلدان العشرة الرئيسية المموِّلة للتعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٥ (مرتبة حسب حجم التبرعات الإجمالية) هي النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وهولندا وفرنسا والسويد وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وآيرلندا.

الإطار ١

المصادر الرئيسية الثلاثة لنفقات التعاون التقني للأونكتاد، ٢٠٠٥

الصناديق الاستئمانية (بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية) ٨٨ في المائة	***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦,٤ في المائة***	***برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٥,٦ في المائة***
٢٦,٨ مليون دولار	١,٩ مليون دولار	١,٧ مليون دولار
(زيادة بنحو ٢,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤)	(انخفاض بنسبة ٢٥,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤)	(نفس مبلغ عام ٢٠٠٤)

الرسم البياني ١

الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني للأونكتاد، حسب مصدر التمويل، ١٩٧٢-٢٠٠٥

(النسبة المئوية من إجمالي نفقات المشاريع)

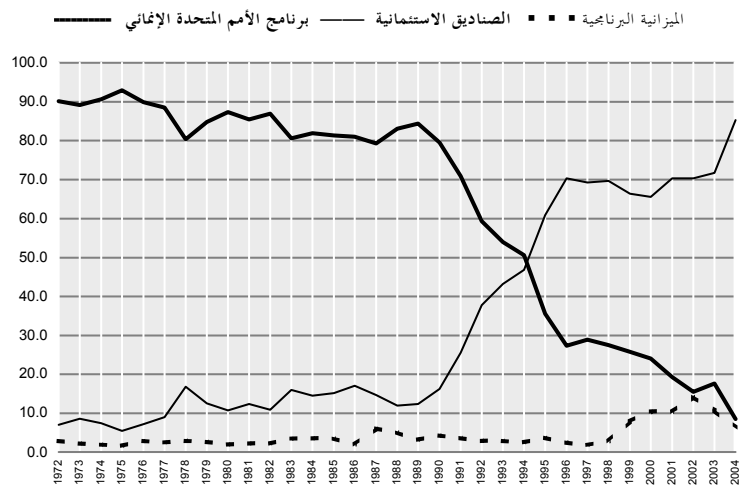

٧- وفي عام ٢٠٠٥، سجلت التبرعات المقدمة من البلدان النامية زيادة تقدر بنحو الضعف مقارنة بالسنة السابقة وبلغت زهاء ١٠,٤ مليون دولار. واستأثرت هذه البلدان بنسبة ٣٠ في المائة من التبرعات الإجمالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد. وبناءً عليه، شكلت تبرعات البلدان النامية الجزء الأكبر من الزيادة المسجلة في الموارد العامة التي تمول المساعدة المقدمة من الأونكتاد. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الجزء الأكبر من تبرعات البلدان النامية يخصص للمشاريع الوطنية ويمول عن طريق القروض أو الاعتمادات أو المنح المقدمة من البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية و/أو موارد الميزانية المحلية. وهذه المشاريع هي بصورة رئيسية مشاريع تدعم الإصلاحات الجمركية (برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية)، وإدارة الديون (البرنامج الخاص بنظام رصد الديون والتحليل المالي) والنقل: وتستلزم المشاريع التي تنفذ في إطار هذه المجالات الثلاثة مبالغ كبيرة نسبياً مقارنة بمعظم مشاريع الأونكتاد التي تنفذ في مجالات أخرى. وقد استأثرت البلدان الثمانية التالية بأكثر من ٧٠ في المائة من التبرعات المقدمة من البلدان النامية في عام ٢٠٠٥ (مرتبة أيضاً حسب حجم التبرعات): هايتي وكوت ديفوار ومدغشقر وجمهورية مولدوفا ونيجيريا وباكستان وهندوراس والجمهورية العربية السورية.

٨- وارتفعت أيضاً التبرعات المقدمة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف. وسجلت التبرعات المقدمة من المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٥ زيادة كبيرة، حيث ارتفعت بمقدار أربعة أضعاف بالمقارنة مع السنة السابقة وبلغت نحو ٢,٩ مليون دولار. والمبلغ المقابل بالنسبة إلى عام ٢٠٠٤ هو ٢٢٧ ٦٩١ دولاراً. وكانت تبرعات المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٥ موجهة لدعم بعض مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية في ألبانيا والبوسنة والهرسك والأراضي الفلسطينية، فضلاً عن دعم المشروع الإقليمي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الخاص بالنظام الآلي للبيانات الجمركية؛ كما تدعم المفوضية الأوروبية إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني، والتكامل الإقليمي للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في مجال التجارة في الخدمات.

الرسم البياني ٢

مصدر التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٥

(النسبة المئوية من مجموع التبرعات)

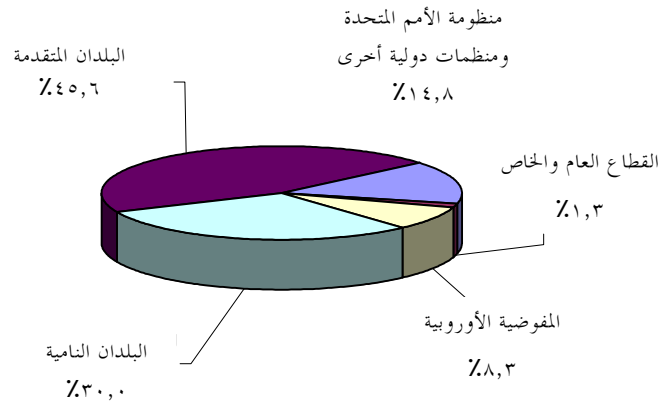

٩- وفي عام ٢٠٠٥ ظل الإنفاق العام على التعاون التقني عند مستويات عام ٢٠٠٤. فقد بلغت هذه النفقات نحو ٣٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ و٣٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. والصناديق الاستئمانية هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، حيث استأثرت في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٨ في المائة من النفقات الإجمالية. ومُولت النسبة المتبقية، والبالغة ١٢ في المائة، من الميزانية العادية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بالتساوي تقريباً.

باء - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٠- بلغت الموارد المتاحة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ٥,٦ في المائة من النفقات الإجمالية للتعاون التقني للأونكتاد. وتُوفَّر هذه الموارد في إطار بابين من أبواب الميزانية العادية للأمم المتحدة: أولاً، الباب ٢٢ (أي البرنامج العادي للتعاون التقني)؛ وثانياً، الباب ٣٤ (أي حساب التنمية). وتخصص موارد البرنامج العادي للتعاون التقني بصورة رئيسية لخدمات المشورة الأقاليمية وبناء القدرات والتدريب في المجالات الرئيسية لعمل الأونكتاد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حين يمول حساب التنمية مشاريع إقليمية وأقاليمية محددة. والأمانة العامة للأمم المتحدة هي التي تناقش وتقرّ المشاريع الممولة في إطار حساب التنمية التي يتوقع أن تُكتمل في غضون فترتي سنتين.

١١- وبخصوص حساب التنمية، يضطلع الأونكتاد في الوقت الراهن بتنفيذ ثمانية مشاريع (تمت الموافقة على أربعة منها في إطار "الشريحة الرابعة"، أي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وأربعة مشاريع أخرى ضمن "الشريحة الخامسة"، أي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧) بميزانية مجموعها نحو ٣,٤ مليون دولار. وقد بدأ تنفيذ المشاريع الأربعة المندرجة في إطار "الشريحة الخامسة" أوائل عام ٢٠٠٦، بميزانية مجموعها نحو ٥٠٠ ٨٢٦ دولار. وتتعلق هذه المشاريع بما يلي: (أ) بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع سياستها؛ (ب) بناء القدرات لصنع السياسات لتشجيع وتطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تعبئة الموارد المالية: تنمية القدرات المحلية على التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ (د) تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة المؤسسات الأكاديمية التابعة لمعهد الأونكتاد الإلكتروني. والمشاريع المندرجة في إطار "الشريحة الرابعة" التي لا يزال تنفيذها جارياً، هي المشاريع التالية: (أ) بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية؛ (ب) تعزيز القدرات في البلدان النامية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية عن طريق السياسات والإجراءات المتبعة في التجارة وما يتصل بها من مجالات؛ (ج) بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل في بلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛ (د) بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية.

الجدول ١

التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، ٢٠٠٢-٢٠٠٥[أ]

(بآلاف الدولارات)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تبرعات البلدان المتقدمة[ب]	١٣ ٥٤٦	١٧ ١٠٧	١٧ ١٣٧	١٥ ٨٨١
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[ج]..	٣ ٩٥٦	٥ ٩٧٣	٤ ٧٨٥	١٠ ٤٤٩
المفوضية الأوروبية	١ ٣٧٤	٢ ١٧٣	٦٩١	٢ ٨٨٨
منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى[د]	٨٨٤	٩٤٦	٣ ٩٧٨	٥ ١٥٨
القطاعان الخاص والعام.....	١٣٦	١٨٥	٢٨١	٤٤٧
المجموع	**١٩ ٨٩٥**	**٢٦ ٣٨٤**	**٢٦ ٨٧٣**	**٣٤ ٨٢٣**

(أ) لا تشمل تبرعات الأطراف الثالثة المقدمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) لا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٦٣ ٦١٦ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين؛ ولا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٤ مبلغ ٦٦٥ ٦١٩ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين؛ ولا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٥ مبلغ ٤٣٦ ٧٥٩ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين.

(ج) تقوم أغلبية هذه الفئة من البلدان بتمويل أنشطتها التي تضطلع بها داخل أقطارها من مواردها الخاصة التي تمولها عائدات القروض أو المنح التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية.

(د) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٨ من المرفق الإحصائي (TD/B/WP/188/Add.2).

جيم - الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢- يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المصدر الثالث من مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. وقد تواصل اتجاه تبرعات البرنامج نحو الانخفاض الذي بدأ في أوائل التسعينات. وفي عام ٢٠٠٥، استأثرت المشاريع التي مولها البرنامج بنسبة ٦,٤ في المائة من الإنفاق الإجمالي على التعاون التقني. وحتى بداية التسعينات، وبينما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بصورة رئيسية كوكالة تمويل، كان البرنامج المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. وقد استأثر هذا المصدر بنحو ٨٠ في المائة من إجمالي النفقات على التعاون التقني. إلا أن هذه الحصة قد انخفضت على مدى العقد الماضي وبلغت خلال السنتين الأخيرتين أدنى مستوياتها. وينبغي أن ينظر إلى تراجع حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل الأنشطة التنفيذية في سياق كل من تغير دور البرنامج وما اتسمت به الظروف التي كان يعمل في ظلها من قيود صارمة للغاية على الموارد. ويمكن أن يعزى تراجع التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تغير دور البرنامج كما يبينه تقرير الأمين العام بشأن أنشطة التعاون التقني (الوثيقة A/58/382). وفيما يتعلق بالأونكتاد، لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل الوكالة الرئيسية لتمويل التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة كما كان الحال في الماضي. فقد زاد البرنامج في تمويل أنشطته الفنية والتنفيذية الخاصة به، في حين خفض بدرجة كبيرة تمويله للكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحل أنشطته المتصلة بالتعاون التقني على المستوى القطري أو الإقليمي،

وذلك بصورة رئيسية من خلال التنفيذ الوطني أو المباشر. وفي ذلك تباين مع دوره السابق بوصفه وكالة تمويل في المقام الأول كانت تستنجد بها وكالات الأمم المتحدة الشارعة والمتخصصة للاضطلاع بأنشطتها التنفيذية.

١٣- غير أن الانخفاض المسجل على مدى العقد الماضي في التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التقنية للأونكتاد، قد قابلته زيادة في مستوى التمويل من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، لا يزال البرنامج يؤدي دوراً هاماً في المساعدة على تنفيذ مشاريع الأونكتاد على المستوى الميداني، وما يجري في الوقت الراهن من مناقشات مكثفة بشأن دور الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من شأنه أن يكشف سبلاً جديدة لتجميع خبرات الأونكتاد وموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا السياق.

دال - تمويل الخبراء المعاونين

١٤- بالإضافة إلى المصادر الرئيسية الثلاثة الممولة للتعاون التقني المشار إليها أعلاه، تساهم بعض الجهات المانحة، في إطار دعم كل من الأنشطة التحليلية والتنفيذية، في برنامج الخبراء المعاونين التابع للأونكتاد. وفي عام ٢٠٠٥، قامت الجهات المانحة التالية بتمويل ١١ وظيفة للخبراء المعاونين في مختلف مجالات عمل الأونكتاد: ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا.

١٥- وينبغي تعزيز هذا البرنامج الناجح للغاية، الذي يسمح للمهنيين الشباب من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بالمساهمة في عمل الأونكتاد، كما ينبغي دعوة المزيد من الجهات المانحة للمساهمة فيه. وتقوم الجهة المانحة بتخصيص الموارد اللازمة لتمويل أجور المهنيين الشباب واستحقاقاتهم لفترة لا تقل عن سنتين، وينضم هؤلاء المهنيون الشباب بشكل كامل إلى صفوف موظفي الأونكتاد خلال مدة عقدهم. وتقوم أمانة الأونكتاد بصياغة اختصاصات الخبراء المعاونين حسب احتياجات الشعب ثم تقترحها على الجهة المانحة. كما تتولى الأمانة عملية الانتقاء بالتشاور مع الجهة المانحة.

ثانياً - التوزيع الحالي لموارد التعاون التقني

١٦- توزع الموارد المقدمة من مصادر التمويل الثلاثة المشار إليها أعلاه على أساس مشاورات تجري بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة والأمانة، علماً أن الأمانة هي التي تقوم بتصميم المشاريع والبرامج حسب معرفتها باحتياجات الجهات المستفيدة وطلباتها.

١٧- وهناك عدد محدود جداً من الجهات المانحة التي تجري مع الأونكتاد مناقشات بخصوص البرمجة، وتقدم مساهمة عامة سنوية إلى عمليات الأونكتاد (بمبلغ يمكن التنبؤ به إلى حد ما). أما أغلبية الجهات المانحة، فتقدم تبرعاتها على أساس مشاريع محددة. وتُستخدم الأموال المخصصة للمشاريع لتمويل عمليات محددة يضطلع بها الأونكتاد، ولا يمكن دمجها مع الأموال المخصصة لمشاريع أو برامج أخرى كما لا يمكن نقلها بسهولة لصالح تلك المشاريع أو البرامج دون ترخيص صريح من الجهة المانحة. وفي معظم الحالات، تفضي الاتصالات المباشرة بين الجهة المانحة أو المستفيدة والأمانة إلى قرارات بخصوص توزيع الموارد. وتحدد احتياجات الجهات المستفيدة على أساس مشاريع محددة دون الاستناد إلى رؤية شاملة لما يمكن أن يقدمه الأونكتاد من مساعدة إلى بلد أو إقليم ما.

١٨- وعملية تخصيص الموارد من خارج الميزانية على أساس مشاريع محددة تؤكد تفكك هيكل العمليات التي يغلب عليها طابع المشاريع الصغيرة وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل. وتقتضي الحاجة إلى المزيد من التماسك والعمليات القائمة على الطلب - حسب استراتيجية التعاون التقني لعام ٢٠٠٣ والقرارات التالية لمجلس التجارة والتنمية - وضع استراتيجية متعددة الجوانب لتعزيز إدارة وتنظيم وبرمجة أنشطة التعاون التقني والدأب على منهجة الحوار بين الجهات المانحة والأمانة والجهات المستفيدة. وتتطرق الفقرات التالية بالتفصيل إلى التوزيع الموضوعي والجغرافي للموارد في الوقت الحاضر. والأمانة بصدد مضاعفة جهودها بغية تحسين عملية جمع الأموال وضمان الاتساق والشفافية، ورصد كل ما يضطلع به الأونكتاد من تعاون تقني.

ألف - بنية مشاريع التعاون التقني

١٩- أنشطة التعاون التقني للأونكتاد هي أنشطة مصممة للتنفيذ على الصعيد الأقاليمي أو الإقليمي أو القطري (انظر الرسم البياني ٣). وفي عام ٢٠٠٥ بلغت النفقات الإجمالية من جميع المصادر ٣٠,٥ مليون دولار (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

إجمالي إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر التمويل، ٢٠٠٢-٢٠٠٥

(بملايين الدولارات)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣,٤	٤,٩	٢,٦	١,٩
الصناديق الاستئمانية	١٥,٣	١٩,٩	٢٦,٣	٢٦,٨
الميزانية العادية وحساب التنمية.....	٣,١	٣,٠	١,٧	١,٧
المجموع	**٢١,٨**	**٢٧,٨**	**٣٠,٦**	**٣٠,٥**

١- المشاريع الأقاليمية

٢٠- تستأثر المشاريع الأقاليمية، التي تشمل جميع الأقاليم وتجمعات البلدان النامية (بما فيها أقل البلدان نمواً) بمعظم الأموال المنفقة من الصناديق الاستئمانية للأونكتاد. وقد استأثرت هذه المشاريع، التي بلغت نفقاتها ١٥,٩ مليون دولار، بنسبة ٥٢ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٥.

٢١- وتستند المشاريع الأقاليمية إلى مجالات الخبرة المواضيعية لأمانة الأونكتاد، ويستفيد من كل مشروع عدد من البلدان المنتمية إلى في إقليم واحد أو أكثر: تجارة السلع الأساسية، وقانون المنافسة وسياساتها، والتجارة الأحيائية، وتقييم التجارة في الخدمات، والدبلوماسية التجارية، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم وكالات النهوض بالاستثمار، واتفاقات الاستثمار الدولية، ودعم واضعي سياسات تيسير التجارة والمفاوضين فيها، وشفافية الشركات، وأسواق التأمين، والتجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية، والمساعدة على وضع سياسات العلم والتكنولوجيا، وتطوير المشاريع. ويتضمن بعض هذه المشاريع المساعدة التي تناسب احتياجات قطرية محددة، مثل الدعم المقدم إلى البلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأدلة الاستثمار، وعمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٢- المشاريع الإقليمية

٢٢- المشاريع الإقليمية هي مشاريع خاصة بأنشطة يُضطلع بها على مستوى إقليمي أو دون إقليمي، وتستند في آن واحد إلى الموارد المخصصة من الجهات المانحة، وتحديد واضح للاحتياجات والطلبات الإقليمية، وقدرة الأمانة (من الناحيتين اللوجستية واللغوية) على خدمة المشاريع في إقليم معين. ومثلّت نفقات هذه المشاريع نسبة ٩,٦ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد، بمبلغ قدره ٣ ملايين من الدولارات.

٣- المشاريع القطرية

٢٣- المشاريع القطرية هي مشاريع مصممة للاستجابة لاحتياجات محددة بوضوح، وللاضطلاع بأنشطة يمكن تنفيذها حصراً على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت نفقات هذه المشاريع ١١,٥ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل أكثر من ثلث مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. وتشمل هذه الفئة ثلثي المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تنشأ عادة عن اتصالات مباشرة بين الجهة المستفيدة والبرنامج على الصعيد الوطني. وتمول المشاريع الأخرى ذاتياً (من جانب الجهة المستفيدة) أو باستخدام الموارد المتاحة للأونكتاد من برامج المعونة الثنائية لجهات مانحة معينة.

باء - التوزيع المواضيعي للموارد

٢٤- في عام ٢٠٠٥، مثلّت خمسة برامج اضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وشملت عدة مشاريع محددة في مجال موضوعي معين، نسبة ٨٦ في المائة من مجموع النفقات. وأهم هذه البرامج من حيث النفقات: (أ) النظام الآلي للبيانات الجمركية (٢٩ في المائة)؛ (ب) نظام رصد الديون والتحليل المالي (١٣ في المائة)؛ المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية (١٣ في المائة)؛ (د) التجارة والبيئة والتنمية (١١ في المائة)؛ (هـ) سياسة الاستثمار وبناء القدرات (١٠ في المائة).

٢٥- ويستند العديد من هذه البرامج، وغيرها من البرامج التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد، إلى الأنشطة التحليلية والبحثية للشعب الفنية. وفي المجالات التي تتسم بطابع تنفيذي أكثر (على غرار النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام رصد الديون والتحليل المالي)، تقدم المساعدة التقنية كتكملة للبحوث الجارية أو بناء توافق الآراء أو المساعدة التقنية (كتيسير التجارة والقدرة على تحمل الديون، على التوالي). ويستخدم التصميم والمحتوى العامان للبرنامج ولكل مشروع محدد أعمال البحث التي تسهم بها الشعبة المعنية. ويتمثل الهدف الرئيسي في تحويل المدخلات التحليلية إلى خدمات سهلة الاستعمال تكون جاهزة للنشر من خلال الدورات التدريبية أو للاستخدام لأجل بناء المؤسسات أو لنقلها من خلال المشورة ذات الصلة بالسياسة العامة. وفي كل مشروع، عادة ما يشارك موظفو الأونكتاد المعنيون بأعمال البحث أيضاً في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وإدارتها، وهكذا يزداد الاتساق بين وظيفتي البحث والتنفيذ. وتستفيد عمليات الأونكتاد من حيث جودتها وأثرها إلى حد كبير من هذه الصلة المباشرة بين الإلمام بالموضوع ومحتوى المساعدة التي تقدم إلى البلدان النامية.

الرسم البياني ٣

نفقات التعاون التقني بحسب نوع المشروع، ٢٠٠٥

(النسبة المئوية من إجمالي نفقات المشاريع)

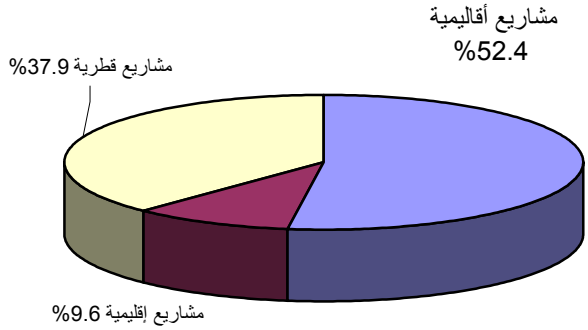

٢٦- والبرامج الأقاليمية هي بحكم طبيعتها برامج مصممة لمعالجة الاحتياجات التي تتقاسمها بوجه عام كافة الأقاليم النامية، ولنشر الأعمال البحثية التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن موضوع عالمي شامل. غير أن السنوات الأخيرة شهدت اهتماماً متزايداً بتكييف المعرفة العامة للأونكتاد بحيث تُراعي البحوث الاحتياجات والأولويات الوطنية أو الإقليمية المحددة والشواغل ذات الصلة بالسياسة العامة. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على الدورات التدريبية بشأن القضايا الرئيسية لجدول الأعمال الاقتصادي الدولي (التي تقضي بها الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك)، التي تستند إلى البحوث تضطلع بها كافة الشُعب، ولكن تقدم من خلال دورات إقليمية تراعي الخصوصيات الإقليمية. وفي المقابل، تصاغ المشاريع القطرية بالتشاور مع السلطات الوطنية، كيما يتسنى تناول احتياجاتها، وتنفذ عادة بمشاركة أطراف وطنية.

٢٧- وتكييف المعرفة المواضيعية للأونكتاد بحسب الخصوصيات الوطنية أو الإقليمية وسيلة كثيفة الاستخدام للموارد ولكنها فعالة لضمان أكبر أثر ممكن للمساعدة المقدمة. ومن المهم التذكير بأن هيكل أمانة الأونكتاد يقوم على شعب مواضيعية ولا يشمل وحدات جغرافية. وحتماً سيشكل ذلك على الدوام عائقاً أمام الاتجاه الذي يمكن أن يتبعه الأونكتاد لتكثيف دوره كمصدر للتعاون التقني في المستقبل. وحتى يشارك الأونكتاد بقسط أوفر على الصعيد الوطني أو الإقليمي، وينجح في ذلك، يجب أن تقترن مشاركته بالمزيد من التنسيق بين الشُعب وبين الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات، كي يتسنى تحقيق أقصى قدر ممكن من المساعدة القائمة على المعرفة ومن الربط بين المواضيع المتصلة بالتجارة والتنمية التي تُعالَج داخل الأونكتاد. ويستلزم ذلك تعزيز الحوار المنهجي مع الجهات المانحة بشأن احتياجات التمويل وأولوياته، والمزيد من تقاسم وتنسيق مهام إدارة الموارد داخل الأمانة. وتتطلب

زيادة العمليات المشتركة بين الشُعب، أولاً وبالذات، دعماً قوياً من جانب الجهات المانحة باعتبارها هي التي توافق على تخصيص الموارد لشعبتين أو أكثر.

٢٨- ومن المهم، لدى النظر في النطاق المواضيعي الواسع للتعاون التقني للأونكتاد، أن يوضع في الاعتبار أن هذه المساعدة تقدم بغية المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الولايات الواردة في توافق آراء ساو باولو. وتمثل الأنشطة التنفيذية للأونكتاد مساهمة ملموسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الشراكات لأجل التنمية، وفي دور المساعدة المتصلة بالتجارة والتنمية في الحد من الفقر والمساهمة في الاستراتيجيات الإنمائية. ويشير العديد من الولايات الواردة في توافق آراء ساو باولو إلى الأهداف المحددة التي توجه التعاون التقني للأونكتاد. وتحتوي المرفقات بالوثيقة المتعلقة بتنفيذ الولايات الواردة في توافق آراء ساو باولو والمقدمة إلى الاجتماع الأول لعملية استعراض منتصف المدة في أيار/مايو ٢٠٠٦، وكذلك المرفق الأول بهذا التقرير السنوي بشأن التعاون التقني، على معلومات مستكملة ومفصَلة في هذا الصدد.

جيم - التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقليمية والقطرية

٢٩- بخصوص التوزيع الجغرافي لأنشطة التعاون التقني، تستأثر المشاريع الأقاليمية، التي تستفيد منها كافة الأقاليم والبلدان، بالنصيب الأكبر من أنشطة الأونكتاد التنفيذية. ففي عام ٢٠٠٥، مثلّت هذه المشاريع نسبة ٥٢,٤ في المائة من مجموع الأنشطة التي تم الاضطلاع بها (مقابل ٥٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤).

٣٠- وبلغت حصة أفريقيا من مجموع أنشطة التعاون التقني ١٦,٧ في المائة، في حين بلغت حصة آسيا والمحيط الهادئ نسبة ١٩,٦ في المائة واستأثرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٧,٤ في المائة. أما أوروبا (الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية)، فقد بلغت حصتها ٣,٨ في المائة.

٣١- والزيادة في المبلغ المطلق المتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وحصتها من مجموع الأنشطة، تعزى إلى حد كبير إلى بدء الأونكتاد في الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني في أفغانستان، ولا سيما *المشروع الطارئ لتحديث الجمارك وتيسير التجارة*. فقد استأثر هذا المشروع وحده بنحو ١٩,٤ في المائة من النفقات الإجمالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥.

٣٢- وتعزى الزيادة في المبلغ المطلق للأنشطة التي تم الاضطلاع بها في أفريقيا إلى زيادة أنشطة المشاريع الإقليمية المندرجة في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية ومشروع الدعم الإقليمي المتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٣٣- أما الزيادة في الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في بلدان أمريكا اللاتينية الناطقة باللغة الإسبانية، فتعزى إلى حد كبير إلى التبرعات الجديدة المقدمة من إسبانيا، التي سمحت ببدء عمليات في مجالات مواضيعية مختارة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.

الجدول ٣

الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المنطقة والبرنامج ، ٢٠٠٢-٢٠٠٥

(بآلاف الدولارات)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
المجموع	**٢١ ٨٣٢**	**٢٦ ٧٨٨**	**٣٠ ٥٩٤**	**٣٠ ٤٨٥**	١٠٠,٠
بحسب المنطقة:					
أفريقيا	٣ ٠٢٥	٣ ٨٤٢	٤ ٩٢٩	٥ ١٠٣	١٦,٧
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٩٢٣	٥ ٥٠٣	٥ ٠٥٦	٥ ٩٧٥	١٩,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٢ ٠٠٨	٢ ٢٣٩	٢ ١٣٨	٢ ٢٦٥	٧,٤
أوروبا.....	١ ٠٠٦	٩٠٦	١ ٣٦٠	١ ١٥٥	٣,٨
أنشطة أقاليمية	١١ ٨٧١	١٥ ٢٩٩	١٧ ١١١	١٥ ٩٨٧	٥٢,٤
بحسب البرنامج:					
العولمة واستراتيجيات التنمية	٢ ٨١٨	٣ ١٨٥	٣ ٨٠٩	٤ ٢٠٦	١٣,٨
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٤ ٣٩٤	٦ ٨٨١	٧ ٢٨١	٨ ٨٨٠	٢٩,١
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٤ ٢٦٠	٥ ٣٣٩	٥ ٠٨٣	٣ ٩٧٢	١٣,٠
الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	٨ ٠٠٩	٩ ٠٦٦	١٠ ٧٨٣	١١ ١٨٢	٣٦,٧
أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية	٣٦٥	٧٢٥	١ ٠٤٥	١ ١٢٨	٣,٧
برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني (الباب ٢٢)	١ ٠٥٤	١ ١٧٨	١ ١٣٥	٨١٤	٢,٧
التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات الدعم ..	٩٣٣	١ ٤١٣	١ ٢٥٢	٢٢٨	٠,٧
دائرة إدارة الموارد	–	–	٢٠٦	٧٥	٠,٢
ومنها: أقل البلدان نمواً	*٦ ٣٢٧*	*٨ ٧٦٣*	*١٠ ٤١٥*	*١١ ٣٩٤*	*٣٧,٤*

٣٤- وتمشياً مع الأولوية التي أُعطيت لأقل البلدان نمواً، استفادت هذه البلدان، على غرار السنوات السابقة، من الجزء الأكبر من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. ففي عام ٢٠٠٥، بلغت النفقات الإجمالية المتعلقة بأقل البلدان نمواً ١١,٤ مليون دولار. وبلغت حصة هذه البلدان في الإنفاق العام للأونكتاد على التعاون التقني نسبة ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويُضطلع بالعمليات الخاصة بأقل البلدان نمواً بالاشتراك بين برنامج الأونكتاد الخاص بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والشعبة الفنية المعنية في الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، تحظى أقل البلدان نمواً باهتمام خاص في كل الشُعب وكافة المشاريع الأقاليمية.

دال – إنهاء المشاريع العاطلة ومواصلة المشاريع الصغيرة

٣٥- في عام ٢٠٠٥، كشفت الحسابات عن نحو ٣٣٠ مشروعاً ممولاً من التبرعات. وهناك نحو ٥٠ مشروعاً اكتمل من الناحية التنفيذية وسيتم إنهاؤه خلال عام ٢٠٠٦. وقد تضمنت هذه المشاريع عديد المشاريع الصغيرة من حيث ميزانيتها، وذلك بحكم الترتيبات الخاصة بتمويلها؛ ومشاريع تبقَّى منها بعض المبالغ والأنشطة؛ وبعض المشـــاريع الخاملة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بتنفيذ نحو ١٩٠ مشروعاً ممولاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منها نحو ١٠٠ مشروع عاطل.

٣٦- وعملية إنهاء اتفاق المشروع عملية مرهقة وتستغرق وقتاً طويلاً، باعتبار أنه يتعين على الأمانة أن تستشير مختـــلف الجهات المانحة بغية الاطلاع على رغبتها فيما يتعلق باستخدام الأرصدة غير المنفقة، وذلك بصرف النظر عن حجم الرصيد المتبقي. وقد تم تبسيط هذه العملية. حيث إن الأونكتاد يقترح الآن على الجهات المانحة، التي لا تطلـــب صراحة استرداد الأرصدة غير المنفقة، مشروعاً ذا صلة يمكن أن تُنقل لفائدته هذه الأرصدة، ويطلب إلى الجهـــات المانحة أن توافق على مسار العمل هذا. ويُحدَّد موعد نهائي تعتبر موافقة الجهة المانحة أمراً حاصلاً بعد مضيه. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأونكتاد إعادة تخصيص الأرصدة غير المنفقة المنسوبة إلى إيرادات الفوائد التي يقل مبلغها عن ١ ٠٠٠ دولار، بناء على تقدير الأمين العام. ولن ينطبق هذا على الأموال المقدمة بموجب شروط تقضـــي صراحة بإعادة الأرصدة غير المنفقة و/أو إيرادات الفوائد. وهذا التدبير من شأنه أن يسهِّل تحسين عملية إدارة الصناديق الاستئمانية.

الرسم البياني ٤

إنفاق التعاون التقني بحسب المنطقة، ١٩٩٧-٢٠٠٥

(بالنسبة المئوية من الإنفاق السنوي الإجمالي)

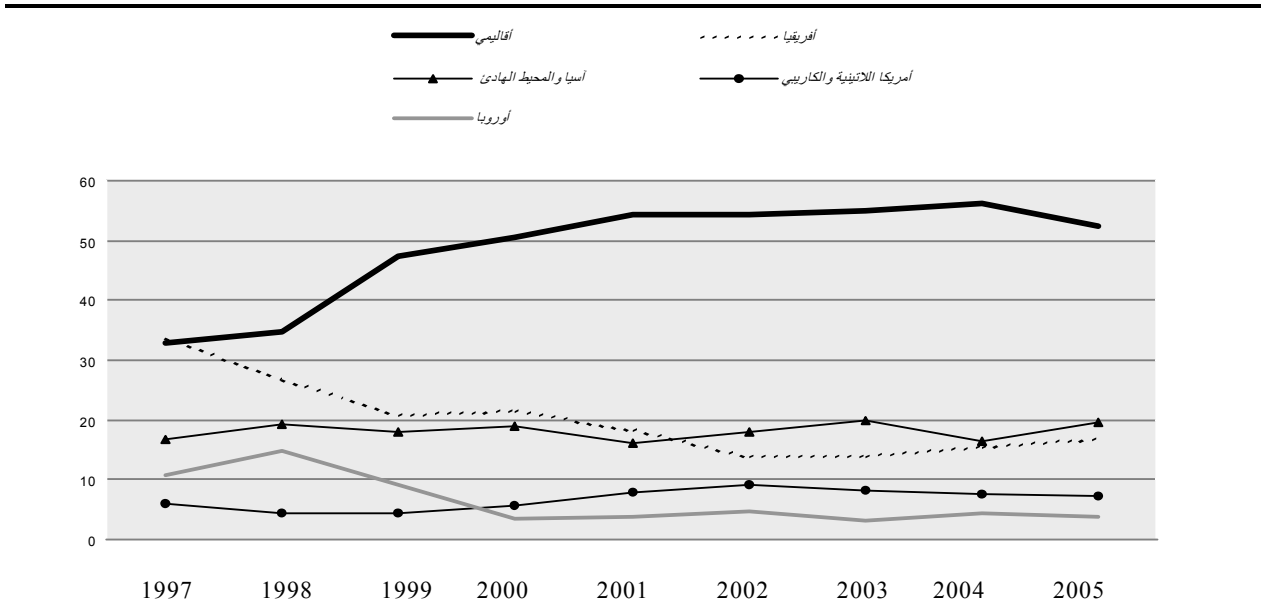

٣٧- وفي إطار الإصلاحات الجارية بخصوص الإدارة المالية، تعتزم الأمم المتحدة التحرك صوب تشغيل صناديق استئمانية منفردة ومرنة وواضحة المعالم، وتكون خاضعة لرقابة كافية على مستوى المشروع. وستُستخدم الصناديق الاستئمانية العامة لتمويل التعاون التقني وغيره من أنشطة المشاريع، مع إمكانية حصولها على تبرعات غير مخصصة لأغراض معينة وإنفاقها. كما ستدخل تغييرات على السياسات المتعلقة بتكاليف الدعم. وتكاليف الدعم هذه هي، حسب تعريفها، تكاليف إضافية غير مباشرة ناجمة عن دعم الأنشطة الممولة من التبرعات ويعبر عنها بنسب مئوية من التكاليف المباشرة. ويُتوقع في إطار السياسة الجديدة لتكاليف الدعم تخفيض معدل الاسترداد العام، مع إجراء تخفيضات أكبر فيما يتعلق بالتبرعات غير المخصصة لأغراض معينة والتبرعات المقدمة دون شروط إدارية خاصة.

٣٨- وتطرح كثرة المشاريع الصغيرة (التي تقل ميزانيتها عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار) صعوبات تتعلق بالإدارة وتقديم خدمات المساعدة التقنية فضلاً عن الرصد العام لأداء هذه المشاريع. وبصرف النظر عن المشاريع القطرية التي يجري تنفيذها بحكم طبيعتها في إطار صناديق استئمانية منفصلة، فإن استمرار المشاريع الصغيرة يُعزى إلى حد ما إلى الحاجة إلى الاستجابة لشواغل الجهات المانحة والجهات المستفيدة التي لا ترغب في أن تمتزج أموالها بأموال جهات أخرى. واتباع نهج يقوم على تكتيل البرامج من شأنه أن يساعد في تعزيز هيكل التعاون التقني للأونكتاد، غير أن هذا يستلزم استجابة كل من الجهات المانحة والجهات المستفيدة.

هاء - العمليات المشتركة بين الوكالات - الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية

٣٩- في معظم المشاريع الأقاليمية والإقليمية والوطنية، يندرج التعاون مع الأمم المتحدة أو الشركاء على نطاق المنظومة في إطار تقديم المساعدة التقنية للأونكتاد (الخبرات أو الدعم اللوجستي). ويحدث جُل هذا التعاون على أساس كل حالة على حدة في سياق علاقات العمل داخل الأمانة، في حين توفر مذكرات التفاهم الرسمية أو اتفاقات البرامج المشتركة، في بعض الحالات، الإطار المناسب لإقامة تعاون أوثق بين الأونكتاد والوكالات الأخرى. ويتم فيما يلي تسليط الأضواء على آخر التطورات فيما يتصل ببرنامجين رئيسيين للأونكتاد يقوم تنفيذهما على التعاون المكثف والمنظم بين الوكالات.

١' *الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً (الإطار المتكامل)*

٤٠- لا يزال الأونكتاد يعمل بالتعاون الوثيق مع وكالات الإطار المتكامل في تنفيذ البرنامج. وقد قام الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية، بنشر وتعميم دليل عملي خاص بالإطار المتكامل يشرح هياكل الإطار وعملياته، ويحدد نطاق القضايا المقرر معالجتها، ويسترعي الانتباه إلى أدوات تنمية القدرات المتصلة بالتجارة المتاحة لأقل البلدان نمواً. كما يوضح الدليل ما يمكن توقعه من عملية الإطار المتكامل ويسلط الأضواء على ما يتسم به التحكم على الصعيد الوطني وإدراج التجارة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية من دور رئيسي وأهمية بالغة.

٤١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أقر الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (الصين) تعزيز الإطار المتكامل وإنشاء فرقة عمل تتألف من ممثلين عن أقل البلدان نمواً والجهات المانحة. وقد عُهد إلى فرقة

العمل مهمة التقدم إلى اللجنة التوجيهية للإطار المتكامل بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بتوصيات بشأن تفعيل الإطار المتكامل المعزز وذلك بالاستناد إلى العناصر الرئيسية الثلاثة الآتية:

- تقديم تمويل متزايد وإضافي ويمكن التنبؤ به على أساس متعدد السنوات؛
- تعزيز الإطار المتكامل داخل الأقطار، بما في ذلك عن طريق إدراج التجارة في الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني؛ ومتابعة الدراسات التشخيصية المتعلقة بالتكامل التجاري وتنفيذ مصفوفات الإجراءات بشكل فعال أكثر؛ وإقامة تنسيق أوثق وأكثر فعالية بين الجهات المانحة وأصحاب المصلحة في الإطار المتكامل، بمن فيهم الجهات المستفيدة؛
- تحسين عملية صنع القرار وهيكل الإدارة داخل الإطار المتكامل بما يكفل تقديم الموارد المالية المتزايدة وتنفيذ البرنامج في الوقت المناسب وعلى نحو فعال.

٤٢- وقد أنهت فرقة العمل التابعة للإطار المتكامل تقريرها في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦ وستقوم بتقديمه إلى اللجنة التوجيهية للإطار المتكامل للنظر فيه واعتماده خلال اجتماع الفريق العامل للإطار المتكامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢` *البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية*

٤٣- يقوم الأونكتاد، في إطار هذا البرنامج، وبالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، بمساعدة نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية النامية في تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية وذات الصلة بتطوير المشاريع بغية الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي إطار هذه الشراكة الإنمائية، يدعم الأونكتاد ما تضطلع به البلدان من أعمال تحضيرية إعداداً لمفاوضات الدوحة التجارية وما يتصل بذلك من صياغة وتنفيذ للسياسات التجارية، وذلك بصورة رئيسية عن طريق تعزيز مساهمة اللجان المشتركة بين المؤسسات في البلدان المستفيدة في المشاورات التي يجريها أصحاب المصلحة المتعددون وفي عمليات التحليل وتحديد الأولويات والمتابعة.

٤٤- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نظّم الأونكتاد دورة تدريبية حول بناء القدرات في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وذلك على هامش المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، وقدم الخدمات اللازمة لهذه الدورة بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وناقش المشاركون من البلدان المعنية بالبرنامج المتكامل بعض الدروس المستفادة من بناء القدرات في إطار البرنامج ومساهمته في مشاركة البلدان في مفاوضات الدوحة والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري. ودعماً لهذه الأعمال التحضيرية، طلب الأونكتاد إجراء عدد من الدراسات القطرية لتقييم أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات الوطنية (بوتسوانا وزامبيا والسنغال والكاميرون ومالي وملاوي وموريتانيا).

٤٥- وعقب المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، قدم الأونكتاد دعماً مالياً وتقنياً واستشارياً لمعتكفات وطنية عُقدت في عام ٢٠٠٦ في ملاوي (آذار/مارس)، وبوتسوانا (آذار/مارس)، وموزامبيق (آذار/مارس)، والسنغال (نيسان/أبريل)، ومالي (أيار/مايو). وناقشت المعتكفات الوطنية نتائج المؤتمر والأعمال التحضيرية للمفاوضات المقبلة.

ويُتوقع عقد معتكفات وطنية مماثلة في موريتانيا والكاميرون وزامبيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتشكل هذه المعتكفات عناصر هامة في العمليات التحضيرية والاستشارية الوطنية لما تسهم به من معلومات وتوجيهات تفيد الجهات الوطنية المشاركة في مفاوضات الدوحة. وكلما أمكن ذلك، يُقدَّم الدعم إلى المفاوضين الذين يوجد مقرهم بجنيف للمشاركة في هذه الندوات وذلك بغية تعزيز الروابط بين العواصم وجنيف.

٤٦- وقُدم الدعم الفني إلى حلقة عمل وطنية عُقدت في داكار، السنغال، في أيار/مايو ٢٠٠٦، بشأن تعزيز القدرات في مجالي التجارة والبيئة. وكان أعضاء اللجنة الوطنية المشتركة بين المؤسسات هم المستفيدون الرئيسيون من حلقة العمل هذه. وشارك الأونكتاد أيضاً في حلقة العمل بشأن الخدمات التي نظمتها شبكة البرنامج خلال الدورة الثانية للصالون الدولي للخدمات، الذي نُظم في تونس في ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقام المشاركون في حلقة العمل بمناقشة واستعراض الفرص المتاحة لإيجاد سبل ووسائل تكفل استدامة القدرات المؤسسية والبشرية التي يقوم البرنامج ببنائها أو تعزيزها في مجال التجارة في الخدمات.

٤٧- وشارك الأونكتاد في تفعيل وتعزيز المراكز المرجعية المعنية بقضايا التجارة المتعددة الأطراف في موريتانيا (شباط/فبراير)، ومالي (آذار/مارس)، والسنغال (أيار/مايو) وذلك بتقديم الدعم التقني والوثائق اللازمة بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ويجري في الوقت الراهن التخطيط لإجراء بعثات مماثلة مشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في ملاوي (حزيران/يونيه)، وبوتسوانا (تموز/يوليه)، وموزامبيق (آب/أغسطس)، وزامبيا (أيلول/سبتمبر).

٤٨- وستُعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حلقة عمل رفيعة المستوى للجان المشتركة بين المؤسسات، سيشارك فيها مسؤولون كبار من القطاع التجاري ومفاوضون تجاريون وغيرهم من أصحاب المصلحة في عواصم البلدان المعنية بالبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وذلك لمناقشة تقديم مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في مرحلة ما بعد هونغ كونغ وقضايا رئيسية تواجهها البلدان المعينة بالبرنامج يمكن للجان المشتركة بين المؤسسات أن تساعد في معالجتها.

٤٩- وستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حلقة عمل إقليمية بشأن مفاوضات الدوحة موجهة لوسائط الإعلام والنساء وفئات المجتمع المدني في بلدان البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وتندرج حلقة العمل هذه في إطار أنشطة التدريب التي يضطلع بها البرنامج والتي سيقوم الأونكتاد بتنفيذها بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

٥٠- ويقوم الأونكتاد، وكذلك منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، في الوقت الراهن بتقديم الدعم التقني في إطار تقييم خارجي يُجرى حالياً بشأن المرحلة الثانية للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. ويقوم بهذا التقييم مقيمان دوليان و١٦ من المقيمين الوطنيين من كل بلد من بلدان البرنامج المتكامل. وستقوم اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية بمناقشة تقرير التقييم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الجدول ٤

نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

(بآلاف الدولارات)

الشعبة/البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستئمانية	الميزانية البرنامجية	المجموع	
				المبلغ	النسبة المئوية
العولمة واستراتيجيات التنمية: المجموع	***١٦٩***	***٣٨١٧***	***٢٢١***	***٤ ٢٠٦***	***١٣,٨***
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية	–	١١٤	١٩٠	٣٠٣	١,٠
برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	١٦٩	٣ ٦٧١	٣١	٣ ٨٧١	١٢,٧
البرامج الخاصة	–	٣٢	–	٣٢	٠,١
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: المجموع	***٣٢١***	***٨ ٢٥٩***	***٣٠١***	***٨ ٨٨٠***	***٢٩,١***
التحليلات التجارية	–	٤١٤	–	٤١٤	١,٤
المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية ...	٣٢٠	٣ ٥٧٣	٢٢٢	٤ ١١٥	١٣,٥
التحليلات التجارية والإعلام	–	١٢٤	–	١٢٤	٠,٤
السلع الأساسية	–	٤١٣	٨٢	٤٩٥	١,٦
التجارة والبيئة والتنمية	–	٣ ٢٣٣	–	٣ ٢٣٣	١٠,٦
قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين .	–	٥٠٣	٤-	٤٩٩	١,٦
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع:					
المجموع	***٣٣٤***	***٣ ٤٤٣***	***١٩٥***	***٣ ٩٧٢***	***١٣,٠***
تحليل قضايا الاستثمار	٨	٦٨٦	–	٦٩٤	٢,٣
مكتب المدير.....	–	٢١٠	–	٢١٠	٠,٧
السياسة العامة وبناء القدرات	٢٧٧	٢ ٤٩٠	١٩٥	٢ ٩٦٢	٩,٧
الاستثمار والمشاريع والقدرة على المنافسة	٤٩	٥٧	–	١٠٦	٠,٣
شعبة الهياكل الأساسية من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع	***١ ٠٣٦***	***٩ ٩٥٠***	***١٩٦***	***١١ ١٨٢***	***٣٦,٧***
لوجستيات التجارة	-٢	٧٣٤	١٠٧	٨٣٩	٢,٨
النظام الآلي للبيانات الجمركية	١ ٠٣٩	٧ ٧٣٣	–	٨ ٧٧٢	٢٨,٨
المعلومات والتدريب	*صفر*	١ ٣٢٢	*٨٩*	١ ٤١١	٤,٦
النقاط التجارية	-١	٣٩	–	٣٨	٠,١
التجارة الإلكترونية	–	١٢٢	–	١٢٢	٠,٤
أقل البلدان نمواً: المجموع	***–***	***١ ١٢٩***	***–***	***١ ١٢٩***	***٣,٧***
برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني (الباب ٢٢)	***–***	***–***	***٨١٤***	***٨١٤***	***٢,٧***
الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري: المجموع ..	***٨٢***	***١٤٦***	***–***	***٢٢٨***	***٠,٧***
دائرة إدارة الموارد: المجموع.....	***–***	***٧٥***	***–***	***٧٥***	***٠,٢***
المجموع الكلي	***١ ٩٤٢***	***٢٦ ٨١٨***	***١ ٧٢٦***	***٣٠ ٤٨٦***	***١٠٠,٠***

ثالثاً – الملاحظات الختامية

ألف – التطورات المسجلة منذ الأونكتاد الحادي عشر

٥١- في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، خلال الدورة الثانية لعملية استعراض منتصف المدة، بحثت الدول الأعضاء الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني في سياق تعزيز أركان العمل الثلاثة للمنظمة، أي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وأكدت على ضرورة أن يرتكز التعاون التقني على الركنين الآخرين وأن يكون مرتبطاً بهما وذلك على نحو متقن التسلسل. وبغية تعزيز ركن المساعدة التقنية، أوصت الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) ضمان زيادة التعاون بين مختلف الشعب في تصميم أنشطة التعاون التقني وتنفيذها؛

(ب) إدخال برامج تعاون تقني متكاملة ومتعددة الجهات المانحة بغية تخفيض عدد العمليات الصغيرة والمخصصة لأغراض معينة؛

(ج) تحسين الجوانب المتعلقة بإدارة كافة أنشطة التعاون التقني وتقييمها والإبلاغ عنها وفقاً للممارسات الفضلى ولقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها؛

(د) تحسين أنظمة الرصد الخاصة بالتعاون التقني وجمع الأموال؛

(هـ) ضمان اضطلاع الأونكتاد بدور فعال على المستوى القطري عن طريق تقديم المدخلات التحليلية إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وتوثيق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛

(و) تعزيز التآزر وتمتين الروابط بين التعاون التقني والركنين الآخرين؛

(ز) ضمان اضطلاع الأونكتاد بدور هام في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة، وفقاً لولايات الأونكتاد وخبرته ونهجه إزاء التنمية؛

(ح) إدخال نظام لتقاسم المعلومات لتعزيز تدفق المعلومات بشأن التعاون التقني وتحسين جودة المعلومات التي تقدَّم إلى الجهات المانحة بشأن أنشطة التعاون التقني؛

(ط) تنفيذ أقصى قدر ممكن من أنشطة المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي، وبالتالي الاستفادة من الموارد المجمعة وتعزيز الجدوى؛

(ي) التأكد من أن جميع أنشطة المساعدة التقنية تستخدم إلى أقصى حد ممكن الخبرات والموارد المادية المحلية والإقليمية لتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان المتلقية وضمان استدامة الفوائد؛

(ك) في حدود الموارد القائمة، تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدة بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في البرنامج الإنمائي الدولي للوفود التي يوجد مقرها في جنيف، وذلك وفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

٥٢- وستقوم أمانة الأونكتاد بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية استعراض منتصف المدة، وستولي أيضاً العناية اللازمة للتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري فرقة عمل الأونكتاد المعنية بالإصلاح وفريق الشخصيات البارزة، وفي التقارير الصادرة عن مراجعي الحسابات في الفترة الأخيرة.

٥٣- وتنص الفقرة ١٠ من توافق آراء ساو باولو على ما يلي: "*ينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة والمشاركة بفعالية في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، وهي عملية تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز تناسق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتحسين فعاليتها وتأثيرها*". وبالإضافة إلى عدد من التطورات التي جدت في الفترة الأخيرة والمشار إليها أدناه، يتوقع أن تحدث تطورات أخرى في سياق عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وستؤثر هذه التغييرات القادمة في بنية الأنشطة العملية للأونكتاد وتنفيذها.

➢ أولاً، **تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها بشأن العمليات الإنمائية** (القرار ٥٩/٢٥٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الفقرتان ٤٢-٤٣) إلى جميع كيانات الأمم المتحدة أن تضمن "المزيد من الاتساق البرنامجي على الصعيد القطري"، "وتشجيع روح العمل الجماعي فيما بين المنظمات التابعة للمنظومة"، و"تحسين أنشطتها التنسيقية على المستوى القطري من أجل الوصول بمستوى دعمها لجهود التنمية الوطنية إلى حده الأمثل، وذلك بناءً على طلب السلطات الوطنية". وقد شارك الأونكتاد خلال الشهور الأخيرة مشاركة نشطة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي آلية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة ومعنية بعملية الإصلاح فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. ويتعلق أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليها الإصلاحات الجارية بتعزيز العمليات القطرية، لا سيما من خلال تعزيز دور المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية. ويعمل الأونكتاد على زيادة اتصالاته وعمله المشترك مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، حسب ما تقتضيه كل حالة، غير أن هناك عقبات ناجمة بصفة رئيسية عن مركز الأونكتاد كمنظمة غير مقيمة وعن الهيكل الحالي للأموال الخارجة عن الميزانية، وهما عاملان يحولان في معظم الحالات دون تنفيذ عمليات تركز أنشطتها على المستوى القطري. وما فتئت البلدان النامية تطلب إلى الأونكتاد بانتظام أن يوفر لها المشورة في مجال السياسة العامة والدعم التقني على المستوى القطري وذلك في مجموعة واسعة من المجالات التي اختص بها الأونكتاد بحكم نظرته الشاملة. ويفضي هذا إلى تقديم المساعدة في مجال تطوير الممارسات الفضلى وذلك على نحو يراعي الاحتياجات (الوطنية) المحددة ويستجيب للأولويات التي تحددها الجهات المستفيدة. وبغية إقامة علاقة عضوية تتسم بالمزيد من الحيوية بين الأونكتاد والأفرقة القطرية، يجب تكثيف التنسيق الداخلي في الأونكتاد والتوصل إلى تفاهم واضح مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة القطرية بشأن الإسهامات المحددة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد.

➢ ثانياً، سيقوم **الفريق الرفيع المستوى المعني بالترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام** في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التغيرات العميقة على المدى البعيد في هيكل منظومة الأمم المتحدة، بما يتجاوز نطاق الإصلاحات الجارية، التي ستؤثر تأثيراً كبيراً في التعاون التقني للأونكتاد. وسيقدم هذا الفريق توصيات بشأن اتساق السياسات العامة فيما يتعلق بعدد من المسائل منها معالجة التنمية في إطار النظام المتعدد الأطراف. وسيتم النظر في دور الأونكتاد في هذا السياق. وسيركز الفريق على الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة بغية زيادة عمليات منظومة الأمم المتحدة التي تركز أنشطتها

على الصعيد القطري، مع مراعاة تزايد عدد الجهات المنافسة التي تقدم المساعدة في الميدان. وسيبحث الفريق أيضاً مختلف الهياكل المالية لكيانات الأمم المتحدة من حيث تماسك سياساتها العامة وكفاءتها التنفيذية.

➢ ستؤثر **مبادرة "المعونة من أجل التجارة"** لتي أطلقت خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ (الصين)، في الدور الذي يضطلع به الأونكتاد بوجه عام في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة على المستوى الدولي.

➢ إن **وضع سياسة مالية خاصة بالموارد الخارجة عن الميزانية على نطاق الأمم المتحدة يستلزم،** على غرار ما ورد شرحه سابقاً في هذا التقرير، أن تقوم جميع الجهات المانحة التي تمول التعاون التقني للأونكتاد، وكذلك الجهات المستفيدة والأمانة، بتوحيد وتبسيط الهيكل الحالي لموارد التعاون التقني للأونكتاد الذي يتسم بالتشتت وفرط التخصص.

باء – نحو بناء هيكل أكثر تماسكاً وتكاملاً للتعاون التقني للأونكتاد

٥٤- كان موضوع إخفاء المزيد من التماسك على عمليات الأونكتاد التي تتسم بالتشتت المواضيعي، وكذلك تبسيط هيكله المالي، محل اهتمام متجدد في عديد القرارات الصادرة عن مجلس التجارة والتنمية منذ عام ٢٠٠٣ وكذلك في توافق آراء ساو باولو. وتنجم الصعوبات الرئيسية التي تقف في وجه هذه المساعي عما يلي:

(أ) العدد الكبير للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقدم تبرعات فردية إلى مجالات مواضيعية أو مناطق أو بلدان محددة، وتكون في كثير الأحيان مخصصة وفقاً لأهداف محددة مسبقاً؛

(ب) العدد المحدود نسبياً للمشاريع والبرامج المتعددة الجهات المانحة التي تجمع تبرعات محددة في صناديق استئمانية متعددة الأغراض؛

(ج) غياب عملية تخطيط واضحة المعالم للتعاون التقني على نطاق الأونكتاد يمكن للجهات المانحة من خلالها أن تخصص تبرعاتها حسب فئات مواضيعية واسعة على أساس متعدد السنوات.

٥٥- ومنذ اعتماد استراتيجية التعاون التقني في عام ٢٠٠٣، ناقش كل من الفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية بعض النهج الممكنة التي أُدرجت فيما بعد في المقررات اللاحقة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وبغية تسهيل الانتقال من الهيكل الحالي لتبرعات الأونكتاد، يمكن للدول الأعضاء أن تتوخى بعض التدابير الإضافية، على غرار التدابير التالية:

- ***تزويد الجهات المانحة سنوياً بمقترحات بشأن العمليات المتعددة الجهات المانحة والمتعددة السنوات، تصاغ بالتشاور مع الجهات المستفيدة وتعكس احتياجاتها***، بغية الزيادة إلى أقصى حد ممكن في الخبرة المتعددة الاختصاصات المتاحة في شعبتين أو أكثر من شعب الأونكتاد. وستشترك الشعب المعنية في إدارة العمليات المشتركة بينها من الناحية الفنية، وستتقاسم الموارد المالية والبشرية التي يستلزمها المشروع أو البرنامج. وستبين التقارير بشأن محتوى هذه الأنشطة

المشـــتركة بين الشعب الكيفية التي يتم بها دمج عمل الشعب المعنية، والقيمة المضافة الناتجة عن النهج المشتركة وطبيعة الصعوبات الناشئة، في حين لن يختلف التقرير المالي عن التقارير الفردية التي تقدم حاضراً إلى الجهات المانحة.

- ***واســـتكمالاً لما ورد ذكره آنفاً، يمكن للأونكتاد أن يعقد مشاورات منتظمة بشأن المجالات المواضـــيعية الواســـعة لعملـــه*** كيما يتسنى للجهات المانحة والجهات المستفيدة والأمانة تحديد الاحتـــياجات والأولويـــات الناشئة فيما يتعلق بالتعاون التقني على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. ومن شأن نتائج هذه المشاورات أن توفر مدخلات مفيدة تستند إليها الجهات المانحة في قراراتها بشأن تخصيص تبرعاتها.

- ***إقامة روابط أوضح بين محتوى عمليات الأونكتاد وأعمال البحث والنتائج التي تتمخض عنها الآليات الحكومية الدولية. ويمكن أن تكون الخطوات التالية مفيدة في هذا الصدد:*** ينبغي أن تبين وثائق المشاريع المدخلات التحليلية التي سيتم استخدامها ونشرها على مدى التنفيذ؛ وينبغي لكـــل بحث أو تقرير أو منشور أن يحدد طبيعة المساعدة التي يمكن تقديمها فيما يتعلق بالموضوع موضـــع التحلـــيل؛ وينبغي للهيئات الحكومية الدولية (ولا سيما اجتماعات الخبراء) أن تحدد، كجزء من عمليتها بشأن بناء توافق الآراء، طبيعة التعاون التقني المطلوب في إطار كل مجال من المجالات المواضيعية التي تتم مناقشتها.

٥٦- وبغية تعزيز إدارة ورصد أنشطة التعاون التقني بوجه عام، من حيث وضع الأولويات والاتساق والكفاءة، سيتم اتخاذ عدد من التدابير. وعلى مستوى الأمانة، تشمل هذه التدابير ما يلي:

- إنشـــاء لجنة مشتركة بين الشعب لاستعراض المشاريع، يرأسها نائب الأمين العام وتكون معنية باستعراض وإقرار الاقتراحات المتعلقة بالمشاريع قبل الالتزام مع الجهات المانحة وضمان الاتساق والتوافق مع ولايات الأونكتاد واستراتيجياته وأولوياته في مجال التعاون التقني، فضلاً عن تقييم الآثار اللوجستية والمتعلقة بالموارد وغيرها من الآثار. وستساعد اللجنة في إضفاء الطابع الرسمي على عملية صنع قراراتها فيما يتصل ببدء المشاريع واستعراضها وتحديد أولوياتها.

- يجـــري في الوقت الراهن تصميم نظام آلي يقوم على شبكة داخلية يتوقع أن يبدأ تشغيله في عام ٢٠٠٧ لرصـــد الجوانب المالية والإدارية والفنية لمشاريع المساعدة التقنية وتقديم التقارير بشأنها (يستند إلى بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سيتم إطلاقها في أواخر عام ٢٠٠٦). وسيسمح هذا النظام برصد كلٍ من المدخلات والنتائج على مستوى المشاريع والشعب والتنظيم. ســـيتمكن المديرون في جميع الشعب والوحدات الوظيفية من الحصول على معلومات آنية بشأن تنفـــيذ المشاريع. وسيشجع النظام الآلي على تحسين عملية تقييم المشاريع ويسهل عملية تقديم التقارير داخل الأمانة وإلى كل من الجهات المانحة والمستفيدة. كما سيسهل وضع المبادئ التوجيهية (الإجراءات المكتبية) لمديري المشاريع على نحو يكفل إبلاغ القواعد المتصلة بإدارة المشاريع والامتثال لها على نطاق واسع، فضلاً عن تقديم التوجيه وضمان حدٍ أدنى من معايير الجودة؛

- ســـتتخذ تدابـــير أخرى داخل الأمانة لتحسين عملية الإشراف على تلقي التبرعات بوجه عام وتصميم عمليات الأونكتاد وتنفيذها.

٥٧- وبالإضـــافة إلى دور الأمانـــة، تتسم مشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الولايات والالتزام بها بأهمية بالغـــة، حيـــث إن تصميم التعاون التقني للأونكتاد وتنفيذه يقتضيان تعاوناً مكثفاً بين أصحاب المصلحة المعنيين الثلاثة - أي البلدان المانحة والبلدان المستفيدة والأمانة.

- - - - -